الأسبوع
السبت ٩ آب ٢٠٠٨م □ ٨ شعبان ١٤٢٩هـ □ السنة ٤٦ □ العدد ١٢٣٥٩

ورشة عمل في غرفة بيروت وجبل لبنان

"تحرير الإتصالات مدخل لخفض الإنفاق العام"

أشار رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان غازي قريطم الى أن "طرح تحرير وتخصيص الخدمات العامة يأتي من ضمن التوجيه الإصلاحي العام، وكمدخل لخفض الإنفاق العام، وأداة لكبح تصاعد الدين العام، وعامل منشط للإستثمار الخاص".

واعتبر أن "قطاع الإتصالات يحتل ضمن هذا التوجه إهتماماً إستثنائياً فمن شأنه تسريع عملية تحويل الإقتصاد الوطني الى اقتصاد مبني على النظم المصرفية المتقدمة وردم الهوّة الرقمية التي تفصل ما بيننا والدول المتقدمة وتوفير مجتمع المعلومات المتكامل والخدمة الشاملة وذلك تدعيماً للقدرات التنافسية التي تؤمن لهذا الإقتصاد مكانة رائدة في المنطقة".

كلام قريطم جاء خلال ورشة عمل حول "برنامج تحرير قطاع الإتصالات في لبنان"، عرض فيها قريطم ملاحظات الغرفة على البرنامج المذكور. ورأى أن "الإطار القانوني المستجد بعد إنشاء الهيئة المنظمة للإتصالات دون إعادة هيكلة وزارة الإتصالات وإصدار المراسيم التنظيمية المتكاملة كما ينص على ذلك القانون وبالتالي إستمرار المديريات العامة في الوزارة وهيئة أوجيرو في العمل حسب القوانين المعمول بها سابقاً وعدم إنشاء شركة إتصالات لبنان، شكلت عوامل ساهمت بنشوء واقع غير مكتمل.

وأكّد أن "مقاربة مسألة تحرير قطاع الإتصالات وتخصيصها يجب أن يتم من أوجه عدّة أبرزها الهدف من التخصيص، إعتماد مبدأ المفاضلة إقتصادياً في الخيارات المطروحة، تسعير الخدمات، أحقية الجمهور في الإستفادة من عمليات التخصيص، ضرورة التطوير التكنولوجي.

شحادة

وركّز رئيس الهيئة المنظمة للإتصالات كمال شحادة في كلمته على ثلاث نقاط أساسية "منافع تحرير قطاع الإتصالات، الحاجة الملحّة إلى إصلاح تنظيمي، رؤية الهيئة المنظمة للإتصالات وبرنامجها".

□ قريطم وشحادة خلال ورشة العمل □

واشار الى "ان الفقرة ٥٦ من البيان الوزاري للحكومة الحالية. تضمنت ان قطاع الاتصالات هو محرك اساسي للاقتصاد الوطني، ويسهم في تعزيز الانماء المتوازن، ويعمل لبنان على تقديم رؤية لهذا القطاع تهدف الى بناء مجتمع المعلوماتية من اجل مواكبة ثورة الاتصالات العالمية وريادتها في المنطقة، والحكومة اللبنانية تلتزم في هذا السياق تحرير قطاع الاتصالات وفتح السوق لاستثمارات القطاع الخاص والمنافسة وحماية حقوق المستهلك".

وعرض شحادة المنافع التي تنتج عن الخصخصة. واشار الى ان كل زيادة نسبتها ١٠ في المئة في معدلات الاختراق (عدد المشتركين) في الهاتف الخلوي في الدول النامية يؤدي الى زيادة نسبتها ١،٢ في المئة في الناتج المحلي المجمل. كما ان كل اختراق اضافي لخدمات " الحزمة العريضة" نسبته ٢٠ في المئة يؤدي الى نمو نسبته ٠،٦ في المئة في الناتج المحلي المجمل".

كما عرض شحادة "مواطن القوة ونقاط الضعف في قطاع الاتصالات المحلي، مشيرا الى "ان الاختراق في خدمات الاتصالات في لبنان كان بطيئا للغاية بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧". وقال " لا تزال سوق الاتصالات غير متطورة بالمقارنة مع الدول الاخرى، فيما تصنف تكاليف الهاتف الخلوي في لبنان بين التكاليف الاعلى في المنطقة بسبب الافتقار الى المنافسة وارتفاع الضريبة".

واوضح شحادة "ان مهمة الهيئة يمكن اختصارها في " ايجاد بيئة منظمة من شأنها ان تساعد سوق الاتصالات على تقديم اخر ما توصلت اليه التكنولوجيا في مجال خدمات الاتصالات بأسعار تنافسية ومعقولة، وعلى اوسع نطاق ممكن للشعب اللبناني ولشركات الاعمال".

واعتبر "ان اقتراح مسودة برنامج الهيئة لتحرير القطاع يهدف الى توفير المنافسة في كل سوق الاتصالات، فيما تمنح شركة " ليبان تيليكوم" حصرية تقديم بعض الخدمات لمدة معينة". وكشف "ان الهيئة تخطط لاطلاق " تراخيص الحزمة العريضة الوطنية" وتراخيص النفاذ الى الحزمة العريضة" في الفصل الرابع من سنة ٢٠٠٨".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"